رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

بغداد تحتضن مباحثات رباعية لوزراء طاقة دول الجوار

بغداد/ المدى

من المؤمل ان يصل بغداد غدا الأربعاء وزراء طاقة كل من سوريا وايران وتركيا لبحث علاقات التعاون بين الدول الثلاث والعراق في مجالات الكهرباء.

واضاف مصدر في وزارة الكهرباء بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي) ان "المباحثات بين وزراء الدول الثلاث بالاضافة الى العراق ستبدأ يوم الخميس المقبل"، مشيرا الى ان "من بين المواضيع التي ستناقشها هذه المباحثات مشروع الربط الرباعي والذي يعتبر جزءاً من موضوع الربط الثماني بين دول المنطقة، منوهاً الى ان "المباحثات ستجري على قاعة فندق الرشيد في بغداد".

الرئيس الأميركي يهنىء القادة العراقيين

٢١ كانون الثاني موعدا جديدا لإجراء الانتخابات

بغداد /المدى

بعد اقرار قانون الانتخابات من قبل الكتل المشاركة في العملية الديمقراطية وفي اول اجراء لآلية الانتخابات من قبل المفوضية العليا المستقلة، اعلن رئيس المفوضية فرج الحيدري امس الاثنين ان موعد الانتخابات التشريعية المقبلة هو ٢١ كانون الثاني بعد ان كان ١٦ من الشهر ذاته.

وقال الحيدري بحسب وكالة فرانس برس " انه تم الاتفاق على اجراء الانتخابات في ٢١ كانون الثاني وارسلنا رسالة الى مجلس الرئاسة". مضيفا ان المفوضية تلقت رسالة هاتفية تؤكد موافقة الرئاسة على هذا الموعد".

ويتنافس في الانتخابات المقبلة ٢٩٦ حزبا فيما اقر القانون الجديد حصة للنساء تبلغ ٢٥ في المئة وخصصت بحسب القانون ثمانية مقاعد للاقليات ، خمسة منها للمسيحيين.

من جهة اخرى طالب عدد من الكتل السياسية في مجلس النواب، مجلس رئاسة الجمهورية باعادة المادة الخاصة بالمقاعد التعويضية لغرض التصويت عليها مرة ثانية بالشكل الذي يتلاءم مع اعداد العراقيين المهجرين في الخارج.

وقال ممثلو الكتل في مؤتمر صحفي مشترك عقد امس الاثنين ان مجلس النواب خاض خلال الاشهر الماضية صراعا مريرا من اجل تشريع قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ بالشكل الذي يلبي طموح ومطالب العراقيين كافة دون تمييز وبرزت في حينها قضية انتخابات محافظة كركوك كأحدى القضايا الوطنية التي تعاملنا معها على اعتبارها عنواناً لوحدة العراق. واشاروا الى انه من المؤسف تمرير المادة اولاً من القانون التي تخصص المقاعد التعويضية الخاصة بالمهجرين خارج العراق بواقع (٥٪) من مجموع المقاعد النيابية وفي ذلك مخالفة صريحة لنصوص الدستور العراقي في المادة (١٤) التي تجعل العراقيين متساوين امام القانون والمادة (٤٩) التي تجعل نسبة التمثيل بواقع نائب لكل(١٠٠) الف عراقي وبما ان اغلب الاحصائيات تشير الى ان العراقيين في الخارج تجاوز عددهم اربعة ملايين ما يعني ان عدد المقاعد التعويضية التي تخصص يجب ان ينسجم مع اعداد المهجرين في الخارج وهذا ما طالبنا به من خلال وضع نسبة المقاعد التعويضية بواقع ١٥ ٪ مع الاشارة الى ان الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٠٠٥ قد حددت عدد المقاعد التعويضية بواقع (٤٥) مقعدا من اصل ٢٧٥ مقعداً. وفي رد سريع وعقب الانتهاء من اقرار القانون هنأ الرئيس الاميركي باراك أوباما القادة العراقيين لإقرارهم قانون الانتخابات التشريعية المقبلة، معتبرا انه يشكل خطوة مهمة على طريق ارساء سلام دائم، ومتعهدا باستمرار الدعم الأميركي للعراق. وتطلع اوباما للمصادقة النهائية على هذا القانون من قبل مجلس الرئاسة، رابطا بين اقرار القانون وموعد الانسحاب الامريكي من العراق.

الى ذلك رحب السفير الايراني في بغداد كاظمي قمي بقرار البرلمان العراقي في تمرير قانون الانتخابات والذي تم ارجاؤه مدة طويلة ، وقال قمي بحسب وكالة isna ان قانون الانتخابات الجديد سيؤدي الى مشاركة الشعب العراقي في الانتخابات المقبلة .

تفاصيل اخرى ص٣

مجلس النواب يستجوب وزير النفط اليوم

بغداد / المدى

اكد اعضاء في لجنة النفط والغاز البرلمانية ان وزير النفط حسين الشهرستاني سيستجوب اليوم في مجلس النواب بشأن اسلوب ادارته لثروة النفط . الى ذلك قال النائب نورالدين الحيالي " ان اليوم الثلاثاء هو موعد استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني بعد تقديم الموعد يوما واحدا".

حيث كان من المقرر ان يتم الاستجواب غدا الاربعاء .

واضاف الحيالي بحسب (إيبا) " ان تقديم الموعد جاء رغبة من الوزير لاداء مناسك حج هذا العام"، منوها "ان التقديم جاء ايضا من اجل اعطاء فرصة لاعضاء مجلس النواب لمنحهم اجازة بعد الانتهاء من اقرار قانون الانتخابات". وتابع الحيالي " ان اليوم سيكون يوما حاسما في تقديم الادلة على الفساد المالي والاداري في وزارة النفط واخفاقها في صناعة النفط وعدم تمكنها من رفع مستوى الانتاج وتحسينه".

يذكر ان عملية استجواب وزير النفط قد شهدت الكثير من التجاذبات ،فيما طلب رئيس الوزراء نوري المالكي عدم اكمال الاستجواب كونه قد يؤثر على عملية الاستثمار الأجنبي في المجال النفطي.

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة تعلن تضامنها مع المدى

بغداد /المدى

دانت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة الاستمرار في محاولات ترهيب الصحفيين ووسائل الاعلام لحملها على عدم انتقاد اداء مؤسسات الدولة المختلفة. وكان بعض اعضاء مجلس النواب قد شن هجوما لاذعا وغير منصف على الصحفي وارد بدر السالم وعلى صحيفة "المدى" بسبب نشرها مقالا للكاتب تحت عنوان (برلمانيون تحت الصفر) السبت الماضي.

وابلغ مصدرمطلع الجمعية ان بعض النواب قدموا طلبا الى اللجنة القانونية في البرلمان لرفع دعوى قضائية ضد الكاتب والصحيفة.

وتذكر الجمعية بحق الصحفيين ووسائل الاعلام بانتقاد المسؤولين الرسميين والاعتراض على القرارات التي يصدرونها والتي تراها الصحافة انها لا تحقق المصلحة العامة وتؤثر سلبا على الوطن والمواطن.

وتعلن الجمعية تضامنها الكامل مع الصحيفة ومع الزميل وارد بدر السالم وتؤكد ان مقالته تندرج ضمن حرية التعبير عن الرأي التي تعهدت الدولة العراقية بجميع سلطاتها باحترامها وتعزيزها وعدم التضييق عليها، ولا ترى فيها اي تجريح او تشهير يطول البرلمان او اي من اعضائه. وتبدي الجمعية استغرابها الكبير من صدور مثل هذه الامور من المؤسسة التشريعية التي يفترض بأنها تحمي الحريات وتشجع الصحافة الحرة وتؤمن بالتعددية والاختلاف في الرأي لانه عماد اية ديمقراطية، كما ان لجوء نواب الى مثل هذه التصرفات يعتبر تهديدا خطيرا للحريات عموما، ويعطي اشارات سلبية ويشجع الاخرين على قمع الصحفيين والتضييق على وسائل الاعلام.

وماخفي كان أعظم

رئيس التحرير

الافتتاحية

يتفهم الكثيرون دوافع التوتر والانفعال الذي يواجه به عادةً بعض أعضاء مجلس النواب انفعال وغضب وسائل إعلامية وإعلاميين عراقيين مختلفين..لكن هذا البعض من الأعضاء لا يريد أن يتفهم دوافع الغضب الإعلامي، لا يريد حتى أن يميز بين غضب يدفع إليه الحرص على المصالح الوطنية العليا والتمسك بثوابت ومستلزمات بناء مجتمع ديمقراطي ودولة ديمقراطية حديثة بكل ما تعنيه وتحتاج إليه حداثة وديمقراطية الدولة والمجتمع..وبين تغاضب آخر دوافعه إعاقة البناء وتشويه الصورة وتضليل الرأي العام، وبالتالي الوقوف ضد مشروع الحداثة والديمقراطية، باستخدام كل الوسائل المتاحة، وبضمنها وسائل الديمقراطية والحداثة نفسها وما توفره من تسهيلات وفرص للحريات والتعبير.

وحين يلجأ نواب وسياسيون وسواهم إلى خلط الأوراق وتعمد تنميط كل نقد وغضب يصادفونه تحت يافطة واحدة هي (البعث والصدامية)، فإنهم يرتكبون جملة أخطاء في خطأ واحد يتعارض تماماً مع أبسط التزامات المسؤولية القانونية والأخلاقية للمجتمع السياسي الديمقراطي الحديث. وسيكون من بين هذه الأخطاء هو رمي التهم جزافاً أولاً والتحريض على المتهم ثانياً والتغطية على أعداء التجربة من خلال تضبيب الصورة وخلط الأوراق ثالثاً وتضليل الرأي العام والسلطات رابعاً وتضييق الحريات خامساً..وسادساً وعاشراً من الأخطاء التي من الممكن أن يؤشرها أي مراقب في كل حالة من الحالات التي ينفعل فيها النائب والسياسي وهو يواجه نقد الإعلام وغضبه.

الكثير من السادة النواب لا يريدون من الإعلام سوى الإطراء، وتتضاعف مشكلتهم حين يريدون إطراء ما لا يمكن إطراؤه، أو لا يجوز السكوت عليه. ومن المؤسف أن عمل البرلمان قدم خلال سنوات عمله الأربع الكثير مما يغري أو يوجب على الإعلام التأشير والنقد وفضح الخطأ للرأي العام..ما الذي يفعله الإعلام، وهو سلطة الشعب الرابعة ووسيلته للحصول على المعلومات والتعبير عن الرأي وعن الغضب، وهو يتلقى سيولاً من الأخطاء في العمل البرلماني ومن الممارسات التي تتعارض مع اشتراطات العمل النيابي..وندرك، وبالتأكيد يدرك هذا معنا، كثير من النواب المتفهمين لعملهم وعمل الإعلام، أن الكثير من هذه الأخطاء والممارسات شجع عليها المناخ العام التحاصصي، وبالتالي فهي نتاج غياب حدود المسؤوليات، وربما ما كان لكثير من النواب أن يقعوا في هذه الأخطاء لو كانوا أمام خيارات شخصية وليس أمام تيار عام اسمه البرلمان ومحاصصاته التي تغيب معها المسؤولية والحدود، برغم أن هذا لا يعفي أياً من السادة النواب من مسؤولية الوقوف أمام الخطأ وفضحه وعدم الإنسياق وراءه أو التمتع بما يوفره من امتيازات غير مشروعة.فما قيمة التعبير علنا عن امتعاض أو احتجاج من حالة والإستفادة صمتاً من منافعها؟

لم يغب عن بالنا أن نائباً أو نوابا فكروا مرة بامتيازات وصلاحيات رئيس وزراء..وحين عمدنا، هنا في (المدى) إلى فضح هذا التفكير الذي كُتِب على صيغة مشروع وقُدِّم للمجلس واجهنا عاصفة احتجاج برلماني، ووُصف عملنا على أنه تحريض على المجلس الذي كنا نتوقع منه موقفا داعما، يردع بمقتضاه التفكير غير المسؤول والشراهة التي لا تشبع لبعض النواب..احتج نواب آخرون مرة أخرى حين قلنا أن في البرلمان قتلة مجرمين، لكن الوقائع المؤسفة التالية داخل البرلمان نفسه أنقذتنا من طائلة التشهير بنواب محترمين..والأمثلة أكثر من أن تحصى، إنها أمثلة أثارت غضب الشارع حتى قبل الإعلام، هل تتذكرون الحج شبه الجماعي للبرلمانيين وتعطيلهم عمل البرلمان؟ هل تتذكرون الغيابات المتكررة لنواب والتي ما يزال التستر عليها مستمرا؟ هل تنبغي الإشارة إلى المبالغ المخصصة لحمايات النواب والتي ابتلعها بعض النواب المؤمّنين على حياتهم في المنطقة الخضراء؟ هل تنبغي الإشارة إلى المبالغ الطائلة التي أنفقت على نواب جرى الحجز لهم وإسكانهم في فندق الرشيد؟ من الممكن إلقاء تبعات هذه الحالات وسواها على أشخاص داخل البرلمان..لكن مَن بادر من السادة النواب إلى فضح ومنع هذه الانتهاكات والخروقات المالية التي ترقى إلى مستوى الفساد ما دامت مهمة أساسية للبرلماني هي المراقبة والمحاسبة؟ كيف نفهم تكرم رئيس المجلس السابق وموافقته على (الاستقالة) بكامل الامتيازات من دون أن نفكر بالحيلة (الشرعية) على القانون؟

الأمثلة أكثر من أن تحصى، وما خفي كان أعظم في ظل التعتيم الإعلامي وإخفاء المعلومات..

وحتى إذا ما تجاوزنا هذا الكثير ووقفنا على انفعال احدى النائبات إزاء ما نشر في (المدى) قبل يومين، سنجد أن النائبة وجدت في (المدى) مناسبة لتفريغ انفعال تضخم تحت وطأة الضغط الشعبي العارم واحتجاجه على امتيازات منحها النواب لأنفسهم قبل أيام..وفي ضوء أية قراءة منصفة فإن انفعال رأي الزميل الكاتب لم يكن يرقى إلى مستوى انفعال السيدة، ومعها، بعد ذلك المجلس الذي يفكر بمقاضاة الجريدة، وهو ما اعتبره كثير من المهتمين لا يتعدى كونه وسيلة لترهيب الإعلام ومنعه من القول والتعبير، وهو خطأ مزدوج يرتكبه المجلس المطالب بحفظ الحريات وصونها من جهة والمطالب أمام أعضائه بتمرير تشريع الإمتيازات بهدوء واستمرار تجاهل الرأي العام الذي اعتاد النسيان، ولو بعد حين.

ان السادة النواب اعضاء في احزاب وكتل سياسية تتهيأ إلى انتخابات تشريعية مقبلة، وسيكون من غير المعقول أن تسكت أحزابهم على أخطاء يرتكبونها، خصوصا ضد الإعلام، وبما يضر بالعلاقة مع هذا الإعلام..ولعل ضعف خبرات الكثير من النائبين هي وراء تلك التصرفات التي قد يسعى إليها نوع معين من الإعلام الذي يفكر باستثمارها والعمل على تنميتها.

في (المدى)، نحن غير معنيين بمثل هذه الإثارات، وما هو مهم بالنسبة لنا تقويم الأمور لصالح بناء تجربة الدولة الديمقراطية وأساسها الإعلام الحر الشجاع، وليس البناء على الأخطاء. نعرف تماما أن تجربة البناء تشوبها أخطاء من سياسيين ومن إعلاميين أيضاً، لكن المطلوب هو عدم الإنجرار وراء الخطأ والسعي إلى تقويمه.هكذا نشرنا على الملأ الكثير من الأخطاء وسنستمر بنهجنا هذا واثقين من نزاهة القضاء ومطمئنين إلى ثقة قرائنا بنا.